يستحق العزل لوجود سبب الاستحقاق وقيل ينعزل لان المقلد اعتقد
عدالته فلم يرض بقضائه بدونها وقال قاضيخان اجمعوا على
انه اذا اولى شيئا لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى فيه وينبغي ان يكون موقوفا
به في بغداد وهو الاحوط اذ عن الحرام وعنه وصلاحه وعمله
وعمله بالسنة وهي ما يروي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والآثار
وهو ما يروي عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم وجوه الفقه
اي مسائل متعلقة باحكام الوقايع والاجتهاد شرط الاولوية
لا للجواز كذا الملتقى يعني ينبغي ان يكون موصوفا بالصفات المذكورة
ولا يشترط فيه ايضا الاجتهاد ولا يطلب القضاء اي بالقبول ولا يسأل
اي بالمسألة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من سأل القضاء وكل
الى نفسه ومن اجبر عليه نزل عليه ملك يسدده اي يلهمه الرشد
ويوفقه للصواب وفي فتاوى الاقطع والاولى اي ينبغي للمقلد ان يختار
للقضاء من هو اقدر واولى به ولا يكون قاضيا غليظا جبارا عنيدا
لانه خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في القضاء قال عليه
الصلاة والسلام من قلد غير عالما في رعيته من هو اعلم منه فقد خان الله ورسوله وخان جماعة المسلمين وعمل القضاة من
اهل الاسواق واعمال المسلمين ويكره التقلد اي اخذ القضاء لمن
خاف الحيف اي الظلم والجور على غيره وان امن منه لا يكره وقيل
يكره بلا اكراه لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من ولي القضاء فقد
ذبح بغير سكين وقيل قد اذن له بفصل القضاء وقال كيف يكون
هكذا ثم دعي في مجلسه بمن يسوي شعره فجعل الحلاق يحلق بعض
اشفار قذفه فغمض فاصاب الموسى حلقه وقطع راسه يعني يجوز
كذا في الكافي ويجوز تقليده من الجائر كما يجوز من العادل لان
الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين تقلدوا القضاء من معاوية
بعد ان اظهر الخلاف لعلي رضي الله تعالى عنه مع ان الحق كان

على وتقلد وامن يزيد مع فسقه وجوره والتابعين تقلد وامن الحجاج
مع كونه اظلم اهل زمانه ومن اهل البغي قال في الهداية المتقلد من
اهل البغي يصح ويجوز استيلاء الباغي لانه يتولى قضاة العدل ويصح
بعهده ما لم يقلده السلطان العدل فان تقلد عاد ديوانه قاض قبله
وهي الخزائن التي فيها تسجيلات والصكوك فيحتاج ذكر لان
القاضي يكتب نسختين احداهما تكون في يد الخصم والاخرى في ديوان
القاضي اذ ربما تحتاج لمعنى من المعاني وما في يد الخصم لا يؤمن
عليه من الزيادة والنقصان في الوثيقة الذي كتب عليه القاضي
المعزول هذه النسخة ان كان من بيت المال تجعل على حدة لانه
اذا كان في يده لعله وقد صار المال لفقير وكذا ان كان من ماله
ومال الخصم في الصحيح لانه ما اتخذه للتحويل بل للتدفين وكذا الخصم
تركه في يده في عمله وقد انتقل المال لفقير والخصم يحبس سبعا
اذا تحقق او قام عليه بينة يعني نظر في حال المحبوس لانه
نصب ناظرا للمسلمين فمن اقر بحق او انكر فقامت عليه بينة الزمه
اداءه ولا يقبل قول المعزول عليه الا ببينة لانه صار كواحد من الرعايا
وشهادة الواحد ليست بحجة خصوصا اذا كانت بفعل نفسه والا اي
وان لم يقر ولم يقم عليه بينة ناداه علي اي يعلم بتخليته حتى
ينادي عليه اي يامر مناديا ينادي كل يوم اذ اجلس من كان يطالب
فلانا فيجلس المحبوس الفلاني في محفل فيحضر حتى يجتمع بينهما فاذا لم
يظهر خصم اخذ منه كفيلا بنفسه وخلاه اي اطلقه وتطرق
الوديعة وغلات الوقف التي وصفها المعزول في يدي الامناء
وعمل بالبينة لو اقر ذو اليد لان كلا ذكر يحتمل القبول للمعزول
ما لم الان يقر ذو اليد بالتسلم منه اذ ثبت باقراره ان اليد
كانت للقاضي فيصح اقرار القاضي كانه في يديه في الحال لامن في يده

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)